الإصلاح الاجتماعى فى مصر

لحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا

وزير الشؤون الاجتماعية

"نص المحاضرة التى ألقاها معاليه فى الاتحاد المصرى الانجليزى بدعوة
خاصة من الاتحاد والمجلس البريطانى لبحث مشروعات ما بعد الحرب"

المحرر

جناب الرئيس ؛
حضرات أصحاب المعالى والسعادة ؛
سيداتى ، سادتى

أرجو أن أتقدم بوجب الشكر إلى الاتحاد المصرى الإنجليزى وإلى المجلس البريطانى لتنظيمهما هذه المحاضرات عن مشروعات ما بعد الحرب فى بريطانيا وفى مصر ولما هيأه لى من فرصة لنستعرض بعض ما نرجو تنفيذه من مشروعات لعلاج حالتنا الاجتماعية .

لقد احتل موضوع رفع مستوى الحياة الاجتماعية لأفراد الشعب مكان الصدارة من تفكير أقطاب العالم أجمع وخاصة بعد أن دعم هذه الأمنية ميثاق الأطلنطيق وبعد أن رفع لواءها السير وليم بيفردج فى تقريره الشهير عن التأمينات الاجتماعية فى بريطانيا العظمى فأخرجها إلى حيز الاقتراحات العملية بعد أن كانت مجرد أمنية تجول بالخاطر .

ويسرنى أن أذكر أن هذا الموضوع بالذات يتقدم كثيرا من المواضيع التى تشغل بال الحكومة المصرية الحالية بجعلته ضمن برامجها المعدة للإصلاح لأنها تقدر واجبها نحو الطبقات الفقيرة وتشعر بمسئوليتها لرفع مستوى معيشتهم فهى لا تود أن تترك الإصلاح الاجتماعى كما كان فى الماضى للجهود الفردى ، بل تعتزم أن يكون لها النصيب الأكبر فى القيام به وفى توجيهه وتنسيقه .

وقد سمعتم قبلى وفى هذا المكان ما ألقاه زملائى وزراء الصحة والمعارف والزراعة من محاضرات أفصحوا فيها بوضوح عن العلاج الذى اقترحوه ودبروه لمحاربة المرض والجهل والمساعدة على نمو الزراعة فى البلاد وذلك لإعداد شعب موفور الصحة ينعم بنعمة التعليم ويهتم بالعمل الذى يقيه شر التعطل ويهيىء له سبل كسب العيش . وستسمعون أيضا إلى محاضرة زميلى وزير التجارة والصناعة عما تعتزم الحكومة القيام به لإنشاء صناعات ضرورية ولتوفير العمل لكثير من العمال فى هذه الصناعات .

على أنى رأيت إتماما لما ذكروه من برامج إصلاحية ، أن أعرض على حضراتكم الليلة برنامجا موجزا لما ترمى اليه وزارة الشؤون الاجتماعية من وجوه الإصلاح فى النواحى الأخرى التى سلف ذكرها ، ونرجو مخلصين أن تهيىء منا بمعونة الله شعبا ناهضا قويا يفخر بمكانته بين الدول .

وكثير من حضراتكم متتبع بلا شك لتطور حالتنا العمالية سواء ما كان منها خاصا بحالة عمال الصناعة والتجارة أو بحالة الغالبية العظمى لأفراد الشعب فى الريف، ولا بد أن الكثيرين من حضراتكم يعلمون كيف يعيشون وكيف يسكنون وما هى حالتهم أثناء المرض والتعطل او الشيخوخة، وكذلك تعلمون كيف يقضون اوقات فراغهم، وماهى حالتهم الاجتماعية، لذلك ربما كان من التكرار أن أصف لكم هذه الحالة الاجتماعية وصفا مفصلا وأكتفى بالتعرض إلى البرامج التى وضعناها لإصلاح هذه الحالة .

على أنه لتباين الظروف التى يعمل فيها العامل فى المدن وفى الريف فربما كان من الأصلح أن أقسم الكلام عن هذه البرامج إلى ثلاثة أقسام :

الأول — أتناول فيه عمال الصناعة والتجارة .

والثانى — أتناول فيه عمال الزراعة .

والثالث — أتناول فيه الإصلاحات الاجتماعية الأخرى التى يشترك فى فائدتها جميع الطبقات .

* * *

بلغت القوة العاملة فى الصناعة والتجارة بحسب التعداد الأخير لسنة ١٩٤٣ :

فى الصناعة	٥٩٨,٥١٠
فى النقل	٤٦٠,٠٧٩
فى التجارة	١٣٨,٨٧٢
	١,١٩٧,٤٦١

وإذا ما أضيف إلى هذا العدد أفراد عائلاتهم أصبح مجموع من يعتمد فى حياته على الصناعة والتجارة نحو الأربعة ملايين من سبعة عشر مليونا سكان البلاد ، وقد خطت الحكومة خطوات واسعة فى سبيل تنظيم شؤونهم فصدر قانون لحماية الأحداث والنساء فى الصناعة والتجارة حددت فيهما ساعات عملهم وفترات راحتهم اليومية والأسبوعية ، وكفلت لهم بعض الحقوق والامتيازات ، كما صدر قانون لتحديد ساعات العمل فى الصناعة وآخر لتعويض العمال عما يحدث لهم من إصابات أثناء العمل وبسببه ، ثم قانون يعترف بنقابات طوائف العمال فى الصناعة والتجارة ، وبذلك منحت هيئاتهم الشخصية المعنوية — ويسرنى أن أذكر لحضراتكم بهذه المناسبة أن العمال قد أقبلوا على تأليف النقابات إقبالا كبيرا فسجل بمصلحة العمل إلى آخر ديسمبر الماضى ما يزيد على ٣٠٠ نقابة تجمع الكثيرين من العمال ، وارجو ان تقوم هذه النقابات بعد أن تستكمل نظامها بواجبها الاجتماعى نحو العمال فلا يصبح نشاطها قاصرا على التعاقد مع أصحاب الأعمال على شروط العمل ، بل يشمل رفع مستوى أعضائها الثقافى والاجتماعى .

بجانب هـذا القانون صدر قانون آخر يحتم على أصحاب المصانع التأمين على عمالهم ضد إصابات العمل والغرض منه حماية العامل بضمان حصوله على التعويض المستحق له فى حالة الإصابة وعدم قدرة صاحب العمل على الوفاء به وحماية صاحب العمل من ناحية أخرى إذا كان غير ملىء .

وبجانب هـذه القوانين لا يخالكم تجهلون مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة للبرلمان ونظر فى دورته الحالية وهو مشروع قانون عقد العمل الفردى الذى ينظم شروط التعاقد بين صاحب العمل والعامل فيما يتعلق بالأجور وطرق فسخ العقد وشروط وواجبات كل من المتعاقدين والمكافأة عند فسخ العقد أو عنـد وقوع العجز أو بلوغ الشيخوخة إلى غير ذلك مما ينظم حقوق أصحاب العمل وحقوق العمال .

على أن الحكومة وهى تعتزم مخلصة رفع مستوى أبنائها وأفراد شعبها سوف لا تقف عند ماصدر من قوانين بل تود أن تعمل لتضمن لعمالها توفر الأركان الثلاثة الكبرى التى يجعلها قادة الإصلاح الاجتماعى فى العالم رائدهم وأقصد بذلك :

أولا — إيجاد العمل المستمر للعامل حتى لا يتعرض للتعطل وما يجـره فى أثنـائه من آلام ، وذلك طبعا بنظير أجر يتناسب مع تكاليف الحياة و بالشروط التى تساعد على حفظ صحتهم ، ولم يفت الحكومة الاهتمام بمشكلة البطالة بعد الحرب حيث بحثت هذا الموضوع ودرسته دراسة وافية تمهيدا لوضع الأسس والتشريعات اللازمة للوقاية من هذا الشر العام.

فلعلاج حالة عمال الصناعة عامة تعمـل الحكومة على استكمال تشريعها الذى سبق أن ذكرته لحضراتكم ، وذلك باصدار عدة قوانين أخرى تكفل للعامل ضمان الأسس الآتية :

١ — وضع حد أدنى للأجور عن طريق لجان محليـة يشترك فيها العامل وصاحب العمل ومندوبين عن الدولة حتى تجىء هذه الأجور متمشية مع حاجيات العامل ومع قدرة الصناعة والتجارة .

٢ — تنظيم ساعات العمل فى التجارة والأعمال الصناعية .

٣ — تهيئة جو صالح للعمل داخل المصنع ، وبذلك يمكن عند الترخيص بإنشاء و إدارة المحال الصناعيـة مراعاة الموقع والشروط الصحية كالتهوية والإضاءة الطبيعية أو الصناعية والنظافة والوقاية الفردية أو الشخصية وتوفر الأمكنة لقضاء فترات الراحة وتناول الغـذاء والتخلص من الغازات والأبخرة والدخان والغبار والسوائل والروائح والأصوات المقلقة وكذلك توفر المقاعد ومياه الشرب والتركيبات الصحية ودورات المياه فضلا عن اشتراطات الوقاية من الإصابات .

٤ — تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل وذلك بإصدار تشريع ينظم طرق الفصل فى المنازعات العمالية .

ثانيا — أما الركن الثانى من أركان حياة العامل فهو وجوب تأمينه على مستقبله أى ضد المرض والعجز والبطالة والشيخوخة والوفاة وذلك بأن يكون العلاج حقا له فى حالة مرضه بجانب المساعدة المالية فى هذه الظروف حتى لايكون عالة على غيره فى تلك الفترات السيئة من حياته .

ونحن إذا ما تكلمنا عن التأمينات الاجتماعية فى مصر . أود أن أبين لحضراتكم بأن برنامجنا فى هذه الناحية سوف لا يكون طفرة واحدة بل ستسير به بخطوات هادئة، وقد يبدو هذا عريبا على مسامع حضراتكم بعد أن قرأتم ولمستم ما يرمى اليه المصلحون الاجتماعيون فى انجلترا وغيرها من بعض البلاد من التوسع فى نظم التأمين على الأسس التى اقترحها السير وليام بيفردج، ولكن السبب الذى يدعونا إلى السير بحذر هو أننا لا نود أن نصده من ناحية بالعقبات التى صادفها كثير من البلاد التى أخذت بهذه النظم دون حيطة، ومن ناحية أخرى لا نود أن نرهق الصناعة ومالية الدولة بأعباء قد تنوء بها فى أول الأمر، ومن ناحية ثالثة إلى أن يتعود أصحاب الأعمال والعمال فائدة هذه النظم ويدركوا ما يعود عليهم منها .

ولا يفوتنى قبل أن أترك هذه النقطة أن أذكر لحضراتكم أنه من ضمن برنامجنا أيضا تأمين العمال ضد أمراض الصناعة التى يصابون بها، وقد ابتدأنا فعلا فى بحث هذه الناحية وأرجو أن نوفق إلى حصر هذه الأمراض وتحديد المهن التى تحدث من جراء مزاولتها .

ثالثا — هذا والركن الثالث الذى نرجو أن نعمل على توافره للعامل هو ضمان حصوله على مسكن وغذاء صحيين وتوجيهه توجيها حسنا حتى يستغل أوقات فراغه بما يعود عليه بالنفع .

ففيما يتعلق بالمسكن تعتزم الحكومة أن تطهر الأحياء غير الصحية والمكتظة بالسكان وذلك بإقامة مساكن شعبية رخيصة تتوفر فيها الشروط الصحية الحديثة وتكون فى متناول الطبقات العاملة، وقد قامت الحكومة بالفعل فى الماضى بإنشاء مساكن للعمال فى القاهرة وإذا كانت الظروف القائمة قد حالت دون الاستمرار فى تنفيذ هذا البرنامج فإنا جاعلون نصب أعيننا هذا الموضوع الحيوى بمجرد أن تنتهى الحرب ، وسوف تعاون وزارة الصحة فى هذا الشأن بانشاء مجموعات صحية وحمامات شعبية فى المناطق التى ستقام فيها هذه المساكن . وإن البلاد تعلق آمالا كبارا على نتائج قانون تحسين الصحة القروية فى هذا الصدد .

على أن الوزارة سوف لا تقتصر على مجهودها فقط، بل ستعمل على الاتصال بالشركات الكبرى لتشجيعها وتعاونها على إنشاء المساكن الملائمة لعمالها، وهي ترجو النجاح في هذه السياسة، كما تأمل أن تسير غالبية الشركات الهامة على نمط شركات مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بكفر الدوار وشركة صباغي البيضا بالقرب من الاسكندرية وشركة شل برأس غارب وبذلك يمكن أن توفر للعمال السكن الصحي الرخيص في هذه المناطق .

وتعتزم الحكومة في الوقت الذي تعمل فيه على إنشاء المساكن الملائمة للطبقات العاملة أن تعمل أيضاً على توفير سبل الرياضة لأفراد الشعب، وقد قامت أخيراً بإنشاء ساحات شعبية تسهل على مختلف الطبقات العاملة ممارسة الألعاب الرياضية فأنشأت بعضها بالقاهرة وبعضها في عواصم المديريات وفي نيتها تعميم هذه المنشآت تدريجياً وخاصة بعد الحرب متى توفرت أدوات البناء، وستراعي الحكومة أن تكثر من هذه الساحات في المدن والمناطق الصناعية حتى يتهيأ للجميع مزاولة هذه الألعاب .

والآن أنتقل بكم إلى ما نعتزمه نحو رفع مستوى الحالة الاجتماعية لجمهور المزارعين :

يكون سكان الريف ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان مصر ، تعيش غالبيتهم العظمى في مستوى منخفض يقاسون مرارة الفقر محرومين من قسط وافر من التعليم .

وقد درست الوزارة هذه الحالة، وبحثت النظم والتشريعات التي وضعتها الأمم الأخرى لإصلاح هذه الحالة توطئة للنظر في رفع مستوى الشعب الريفي وقراه فوجدت أنه لا سبيل إلى هذا الإصلاح إلا إذا عولجت كل المشاكل الريفية بعناية تامة وفي وقت قصير، وعلم الأهالي الاعتماد على النفس والتعاون مع الحكومة على القضاء على هذه المشاكل، فوضعت نظم المراكز الاجتماعية وهو نظام شعبي يقوم على أكتاف أهالي القرى التي يخدمها وقد روعي في هذا النظام أن يخدم الفلاح والقرية من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية، وأن يقتنع الفلاحون أنفسهم بمزايا الإصلاح وكسبهم للمعاونة في تحقيقه بالمساهمة المادية في التكاليف، والمعاونة الأدبية بالاشتراك في العمل تدريجياً إلى أن يصبح المركز الاجتماعي مؤسسة أهلية محلية تساعدها الحكومة بالتوجيه والإرشاد والمعونة المالية المتواضعة وأن يكون من البساطة وقلة التكاليف ما يكفل سهولة تعميمه بين القرى، ويقوم بالعمل فيها موظفون يعيشون بين الأهالي ويتعرفون بهم ويعملون على كسب ثقتهم ودراسة ظروفهم متعاونين في ذلك كوحدة واحدة لا يضعفها تعدد الإشراف عليها .

أحدهم إخصائي زراعي اجتماعي تلقى منهاجاً خاصاً في الخدمة الاجتماعية الريفية يعمل على زيادة دخل الفلاح ومعاونته على تصريف حاصلاته وإدخال الزراعات المربحة والصناعات الزراعية المنتجة بما يلائم المنطقة بكافة الوسائل ويوجهه ليعمل في سبيل ذلك متعاوناً مع بقية أهالي

القرية شاعرا بأنه فى ترقية المجموع ترقية لنفسه وعشيرته ، ويعمل على محاربة العادات السيئة والخرافات بالمحاضرات ، وبتعليم الكبار وبتشجيع الأهالى على الاطلاع والقراءة فى مكتبة المركز الاجتماعى وسماع الراديو ، ويعمل على تشجيع النظافة الشخصية ونظافة القرية طرقها ومنازلها وتنظيم الإحسان والاستفادة به فى خلق موارد رزق ثابتة للطبقات الفقيرة بدلا من استنفاده فى الإحسان المباشر الذى يعالج مشكلة الفقر علاجا وقتيا لا أثر دائم له ، وينشر الرياضة البدنية بينهم حتى يشبوا على الروح الرياضية السليمة سليمى الأجسام والعقول ، ويعتمد فى أعماله كلها هذه على لجان يكونها من أهالى القرية تقوم بالبحث والتنفيذ ويقوم هو بالتوجيه والإرشاد .

ثم طبيب يعمل كل الوقت ، ويقوم بدراسة القرية بمساعدة اللجان المختلفة دراسة صحية ووضع سياسة لتلافى عيوبها ، ويرشد الأهالى إلى طرق توقى الأمراض والأوبئة ويتولى علاج الفلاحين بالمجان ، وصرف الدواء لهم بالمجان أيضا ، ويفحص جميع سكان القرية فحصا طبيا شاملا ، ويراقب المواد الغذائية المعروضة بالأسواق ويقاوم العادات الصحية الضارة .

وزائرة صحية اجتماعية تلقت تدريبا خاصا فى الخدمة الاجتماعية الريفية وهى تعنى بصحة الحوامل والأمهات والأطفال ، وتعمل على رفع مستوى القرويات وتعليمهن النظافة وإرشادهن إلى بعض الصناعات اليدوية لتكون مصدر رزق إضافى لهن وتزورهن بمنازلهن وترشدهن إلى كيفية تنظيف المنازل وترتيبها ، كما تزور مدرسة القرية لمراقبة نظافة التلميذات والتلاميذ وتحويل المرضى منهم إلى الطبيب لعلاجهم ، ويعمل هؤلاء الموظفون متفقين متعاونين حتى لا تتضارب إرشاداتهم وأعمالهم فيدرسون الحالات المشتركة معا ويتفقون على طريقة تنفيذها ويقومون بحملة موحدة ليصلوا إلى خير النتائج فى أقل وقت ممكن .

وعلاوة على مشروعات الإصلاح الريفى قامت الوزارة بدراسة عدة مشروعات لتحسين حالة الفلاح ، ولما كانت مشكلة تزايد السكان وتوزيعهم فى مصر من أعقد المشاكل الاجتماعية ، وفى بعض المناطق يزدحم العمال الزراعيون حتى تضيق بهم أبواب العمل ، بينما تعانى المناطق الحديثة الاصلاح حاجة شديدة إلى اليد العاملة تعوق تقدمها العمرانى ، لهذا تدرس الوزارة موضوع تنظيم الهجرة الداخلية من الجهات المكتظة بالعمال الزراعيين إلى الجهات المفتقرة إليهم لتعمير المناطق الحديثة الإصلاح والوسائل العملية لتنفيذ ذلك بما يؤمن المهاجرين على معيشتهم ومستقبلهم ويشجعهم على الانتقال والاستقرار .

وتدرس فى الوقت الحاضر مشروعا كبيرا لنشر الملكيات الصغيرة عن طريق توزيع أراضى الحكومة المستصلحة والقابلة للإصلاح التى تبلغ حوالى ثلاثة ملايين من الأفدنة على

صغار الفلاحين لتحسين حالتهم وتشجيعهم على الهجرة الداخلية من الجهات المكتظة الى الجهات القليلة السكان مع إقامة قرى جديدة للسكان حالية من عيوب القرى الحالية و إنشاء دور للرافق والخدمات العامة ومراكز اجتماعية فى هذه القرى للعمل على رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى لهؤلاء المستعمرين .

وقد أدى التزايد المستمر فى السكان بنسبة ١٠ ٪ تقريبا كل ١٠ سنوات مع بقاء المساحة المزروعة ثابتة تقريبا إلى اختلاف فى العرض والطلب بالنسبة للأرض فانخفضت أجور عمال الزراعة إلى مستوى ضئيل للغاية كما ارتفعت قيم إيجارات الأراضى الزراعية ارتفاعا باهظا .

ولما كان العمال الزراعيون هم أكثر الطبقات عددا وأحقهم بالرعاية ، قامت الوزارة ببحث التشريعات المتعلقة بهم فى مختلف الممالك ،وكذلك نظم التأمين الاجتماعى لاقتباس ما يكفل حماية مصالحهم و يلائم ظروفنا المحلية .

ونتيجة لهذه الدراسات أعدّ مشروع تعيين حد أدنى لأجر العامل الزراعى وقد بدئ بتنفيذه فى مديريتى قنا وأسوان بسبب الحالة الخاصة بهما ، وسيبدأ بعد الحرب بالنظر فى تعميم هذا النظام .

أتمت الوزارة وضع مشروع لتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضى والمستأجرين ،وقد تناولت دراستها موضوع إيجار الأراضى الزراعية عامة ، وكذلك بحث النظم التى اتبعت فى الممالك الأخرى لتنظيم هذه العلاقة تمهيدا لوضع دستور دائم ينظم العلاقة بين الملاك والمستأجر و يكفل حصول كل منهما على نصيب عادل من غلة الأرض و بذلك يقضى على أسباب النزاع والشكوى و يرتفع مستوى معيشة طبقة صغار المستأجرين .

وتدرس الوزارة أنظمة الحكم الذاتى للقرية فى البلاد المماثلة وما يمكن تطبيقه من هذه النظم فى مصر للوصول إلى أحسن نظام لمجالس القرية كهيئات نيابية مصغرة تسهر على مصالح القرى وأهلها وتعنى بشتى نواحى الإصلاح الريفى وتستطيع المصالح والهيئات المختلفة الاعتماد عليها فى تحقيق مختلف الإصلاحات بالريف .

ولما للتغذية من أثر كبير فى صحة الفلاح و إنتاجه ، فقد عنيت الوزارة بالعمل على أن توفر له غذاء صحيا فكونت لجنة من الاخصائيين لدراسة موضوع تدبير غذاء شعبى غنى فى مادته رخيص فى ثمنه وقد أتمت هذه اللجنة بحثها ،وقد استصدرت الوزارة أمرا عسكريا يحتم على كبار الملاك فى مديريتى قنا وأسوان ممن تزيد ملكيتهم عن ٢٠٠ فدان أن يقدموا

لعائلهم وجبة غذاء يوميا لا يتحمل العمال أكثر من نصف تكاليفها فى حدود مبلغ ١٥ مليما يدفعها العامل عن كل وجبة ، وتفكر الحكومة فى نظام تعميمه فى الجهات الأخرى بعد الحرب .

إن إصلاح القرية المصرية مشكلة معقدة وأن فى ازالة ٤٠٠٠ قرية وانشاء غيرها صعوبة شديدة لعدم توفر المال اللازم فى ميزانية الدولة ، لذا تدرس الحكومة الآن مشروعا لتشجيع سكان كل قرية على الانتقال الى مساحة مجاورة مقسمة تقسيما صحيا وبناء مساكن لهم مراعية نماذج خاصة تعدها الوزارة فى كراسة شاملة بدلا من مساكنهم القديمة وبهذا تتحول القرى الحالية تدريجيا إلى قرى جديدة صالحة .

وقد أحست البلاد وهى تأخذ بأسباب نهضة شاملة فى جميع مرافقها أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات حاسمة فى سبيل مكافحة الأمية وتثقيف الشعب ، فقد أخذت الحكومة على عاتقها القيام بهذه المهمة ووضعت مشروعا لذلك وافق مجلس الوزراء على مبدئه وسنبدأ بتنفيذه بمجرد التصديق على الاعتمادات اللازمة له فى هذا العام .

أما المشروع فيتم تنفيذه كاملا فى مدة بين ثلاث سنوات وخمس سنوات وسيتعلم الأميون القراءة والكتابة والحساب مع ثقافة عامة تكفل لهم رفع مستواهم وستكون تكاليفه فوق الثلاثة ملايين من الجنيهات وذلك بخلاف ما تقدمه وزارة المعارف العمومية مساهمة منها فى المشروع فقد وافقت على تقديم جميع معاهد التعليم والمعلمين والأدوات اللازمة لذلك .

ويقيني أننا بانتهاء هذه الفترة نكون قد قضينا على الأمية ورفعنا مستوى الشعب ثقافيا وهيأنا للبلاد جيلا مستنيرا يستطيع النهوض بأعباء الحياة .

أما الحركة التعاونية فانها تأخذ جزءا هاما من جهود الوزارة إذ تعنى كل العناية بنشر الجمعيات التعاونية فى كل مكان كوسيلة لرفع مستوى الشعب وتثقيفه ثقافة اقتصادية وديموقراطية .

وقد كان عدد الجمعيات التعاونية فى سنة ١٩٤٣ نحو ١٥٠٠ جمعية منها ١٢٠٠ جمعية زراعية و٣٠٠ موزعة بين الجمعيات التعاونية المنزلية والاتحادات وتضم جميعا نحو نصف المليون من الأعضاء .

وتعمل الوزارة على الإكثار من هذه الجمعيات بحيث يعم نفعها البلاد .

إن الحكومة بجانب ما عليها من واجبات لرفع مستوى الشعب من الوجهة المادية تشعر بما عليها أيضا من الناحية الأخلاقية والأدبية فعنيت بناحية الأسرة التى هى عدة الغد

ووضعت الأسس لتنشئتها نشأة صالحة مع تزويدها بأوفر قسط من الخلق القويم ووضعت تشريعا لحماية الأحداث من شرور الدخول بالمحال العمومية وأندية القمار وسائر الأماكن التي تباع فيها المراهنات .

ولما كانت مشكلة الزواج والطلاق تتصل بالمجتمع وصميم الأسرة وتستمد الأحكام من أصول الدين فقد عنينا بوضع مشروع قانون ينظم هذا الأمر الخطير رجعنا فيه إلى روح الشريعة الإسلامية بما تتضح معه حقيقة أحكامها . كما عنينا بوضع تشريع آخر بسلب ولاية الآباء ومن في حكمهم إذا ما ساءوا أو أهملوا في العناية بأولادهم .

ولما أن كانت طائفة من الأحداث شاء القدر القاسي أن تشرد في الطرقات وأن تكون نواة لمجرمي الغد و بيئة لنقل الأمراض وضعنا أمسا لإنشاء معاهد إصلاح تضم أكبر عدد ممكن في الوقت الحاضر لتعليمهم مهنا سهلة تعنيهم عن التشرد والتسول وتجعل منهم عنصرا جديدا صالحا وستبدأ في خلال أيام قليلة بالتنفيذ في القاهرة والإسكندرية على أن يعمم بعد الحرب في كل الجهات الأخرى من البلاد .

أما السجون المصرية فإنها وأن كانت قائمة بمأموريتها خير قيام الا أننا رأينا أن ندخل على مبانيها وادارتها وطرق معاملة المسجونين فيها وعلاجهم وتعليمهم نظاما يكفل بأن تكون معهدا للتهذيب والإصلاح وقد وضعنا مشروع قانون سينظر في البرلمان هذا العام تمهيدا لتنفيذه الآن و بعد الحرب و بذلك نجعل من المجرم اذا خرج من السجن شخصا نادما على ما فعل نافعا لنفسه وخادما للبلاد .

سيداتي . سادتي :

لقد حاولت في كلمتي هذه أن أستعرض أمامكم صورة مصغرة لمجهودنا التي قمنا بها والتي نعتزم القيام بها لتحسين مستوى المعيشة في هذه البلاد . و إني لعلى يقين بأننا بتنفيذ هذه المشروعات وتضامن ذوي الشأن معنا سيكون في امكاننا انشاء جيل جديد من المواطنين القانعين الذين يستمتعون بنتاج عملهم و بأسباب الحياة الهنيئة لهم ولذويهم . وقد يكون برنامجنا برنامجا جريئا عند البعض ومما لا شك فيه أن صعابا كثيرة ستعترض سبيلنا ولكننا معتزمون المضي في طريقنا قدما حتى نصل بعون الله إلى ما نتغيه من خير لهذه الأمة العزيزة .